ولكنها لم تستطع ان تتناول منهُ فائدةً فماتت جوعاً

قال ولا جرم ان هذا الذي ذكرتهُ من اصطكاك الاجسام الصلبة في ناحية البواب ليس مما يمكن ان يُرَى بالعين ولكن يمكن ان ندركهُ بالسمع واذا اردت ان تتحقق ذلك فامسك ديكاً واجعل اذنك على ظهره في وقت الهضم المَعَديّ فانك تسمع هناك صوت احتكاكٍ خاصّ وهذا الصوت يُسمَع ايضاً في البطّ وغيرهِ من الطير . وهو يُسمَع اولاً خفيفاً غائراً ثم يزداد قوّةً وظهوراً وبعد ذلك يأخذ في الضعف شيئاً فشيئاً حتى ينقطع وبعد ثوانٍ قليلة يتجدد على الترتيب نفسهِ وهلمَّ جرًّا ومنهُ يُعلَم كيف يتمّ الهضم في معدة الطير . وذلك انهُ عند بدء الصوت تكون الموادّ الصلبة المذكورة متخلّلةً بالطعام فيكون الصوت ضعيفاً ثم تتداني بضغط جدران المعدة عليها فتتصاكّ وكلما انضمّ بعضها الى بعض ازداد اصطكاكها فيشتدّ الصوت فاذا هُضِم ما بينها من الطعام وردت عليها اجزآء اخرى منهُ ودخلت بين تلك القِطَع فعادت الى تفرقها وبطل الصوت بالتدريج ان ينقطع ثم يعود بضغط المعدة على ما ذُكر اولاً وهلمَّ جرًّا . انتهى

الحكومة والمجتمع الانساني

لحضرة الاديب الكاتب نجيب افندي ماضي

من المعلوم ان المجتمع الانساني لا يمكن بقآؤهُ الا باجتماع افراده وتعاونهم على تحصيل حاجاتهم ومعايشهم لان الانسان مدنيٌّ بالطبع واذا اجتمعوا دعت الضرورة الى المباراة في الاشغال والمسابقة في الاعمال فيتولد

فيهم الطمع ويمد كل فردٍ منهم يدهُ الى حاجته يأخذها من صاحبه فيقع التنازع والاختلاف بينهم سنة الله في خلقه ويفضي ذلك الى المناهنة والمدافعة بالسلاح وربما انتهى الامر بهم الى تفريق مجتمعهم وتعطيل مصالحهم وعدْو قويّهم على ضعيفهم حتى يقرض بعضهم بعضاً . فيستحيل بقآؤهم في حالةٍ فوضوية دون حاكمٍ يزع بعضهم عن بعض ويصلح ذات بينهم ويذود عن حقوق المظلوم منهم فترجع بذلك النفوس عن غيها ويستتب الأمن بانتشار لوآء العدل والمساواة بينهم ويعيشون بالدعة والسكون

فالحكومة اذاً هيئةٌ اوجدها الله وانتخبها افراد هذا المجتمع لتكف المطامع الشخصية وتحمل الناس على النصفة والسلوك في جادّة الحق والذود عن الوطن والعمل في سعادة الرعية وتمهيد كل ما يؤول الى راحتها وحفظ حقوقها وبذلك يحق لها التسلط على الرعية وتنفيذ الاحكام عليها كما ان الرعية مجبرة على الطاعة والاذعان لها اذ هي الكافلة لحقوقها والمسؤولة عن جميع امورها والحاكمة بين افرادها بالعدل والمساواة

والحكومة على ثلاثة انواع اما ملكية او جمهورية او امارة . فالملكية هي الحكومة التي يرأسها شخصٌ واحدٌ وهو السلطان او الامبراطور كالدولة الروسية والعثمانية وغيرهما والجمهورية هي التي يقوم بامرها جميع الشعب على السوآء او من ينوب عنهم كجمهورية فرنسا والولايات المتحدة والبرازيل وغيرها . والامارة هي التي يوكل امرها الى الاعيان والاشراف لا يحق لسواهم من الرعية ان يتسنم منصة الاحكام بل يكون الحكم لهم بحق الارث ولسلائلهم من بعدهم يتولون مناصبها خلفاً عن سلف الى ان تنقرض الاسرة

المالكة فيقوم مقامها من يماثلها في رفعة المقام وشرف المحتد او من يكون بينهُ وبينها صلة من القرابة

اما الحكومة الملكية فنها الحكومة المطلقة وهي التي يستولي عليها رئيسٌ واحدٌ لهُ الحكم المطلق على رعيتهِ والسلطة المنفردة عليهم لا يشاركه فيها مشارك ولا يدفعهُ عنها مدافع ولكنهُ يستقل باحكامه معتبراً نفسهُ كواضع للقانون وهو فوق كل قانون . فهذا الرئيس اذا كان حكيماً عادلاً ذا عقلٍ ثاقب ورأيٍ اصيل خبيراً بسياسة الملك محبًّا لمصالح الامة محافظاً على حقوقها رفيقاً بها ذائداً عنها في جميع الامور الكلية والجزئية استنامت اليهِ وأُشربت محبتهُ واستماتت دونهُ في محاربة الاعداء فاستقام لها الامر من كل جانب ورتعت في بحبوحة العيش ولذة الحرية ورغد الحياة وآثرت السكون والدعة في ظل حاكمها او ملكها . واما اذا كان الرئيس المطلق من ذوي الآراء السخيفة متصفاً بالصفات السيئة متبعاً شهواتهِ عاملاً على الجور والعسف بالرعية قاهراً باطشاً بالعقوبات ظالماً في الاحكام او كان صبيًّا قاصراً عاجزاً عن القيام بالملك محجوباً عن الناس الى ان يبلغ رشدهُ وزمام الاحكام مسلَّم الى من لا يبالي بزوال الملك من كفلآئه او الى من يطمع في الملك من وزراء ابيهِ وحاشيتهِ ومواليهِ عاد كل ذلك على المملكة بالتقهقر والانحطاط وافضى بها الى الخراب والدمار فتخلع الرعية نير الطاعة او يضرب فيها عامل التفريق فتهيم على وجهها في الآفاق اذا وجدت من نفسها ضعفاً عن الايقاع بالحاكم وانتخاب سواهُ الى ان تجد مكاناً تعيش فيه تحت ظل الحرية والمساواة فتُقسِم على الطاعة لحاكمهِ وتعيش بالراحة والسكون

بعيدة عن المظالم والجور

ومن الحكومة الملكية المقيدة وهي ان لا يكون الملك مستقلاً في الاحكام مستبدًّا بالرعية بل يكون لهُ اعوان وانصار من ابنآء مملكته يستعينهم في سياسة الملك ويستشيرهم في الاحكام متكلاً عليهم في تنفيذ مصالح الجمهور والذود عن حقوقهم والفصل في منازعاتهم على حسب الشرائع القويمة التي يسنونها للشعب فهذه الحكومة هي اقوم الحكومات مسلكا واحكمها وضعاً وادعمها اساساً اذ انها مبنية على المشاورة في الامر وعدم الانفراد بالرأي بل الاستعانة بنواب الامة من ذوي العقل الثاقب والرأي الاصيل لوضع سنةٍ تتبعها الامة وعقاب تجازي به كل من عصى وحاد عن جادة الحق والسراط المستقيم

وقد اسلفنا ان الحكومة هي الكافلة الوحيدة لحقوق الرعية والمساواة بينهم والملك قادر على اعطآء كل ذي حقٍّ حقهُ وفيهِ الكفآءة ان يؤتمن على حقوق رعيتهِ ولكن هذه الحقوق تكون آمن للشعب اذا كان قيادها مسلَّماً لهم او لنوابهم والملك رقيباً عليهم في حركاتهم وسكناتهم وبيدهِ السلطة لاصلاح ما فسد من آرآئهم بالبرهان الساطع والحجة الدامغة لا بالتعصب والاستبداد وبذلك تكون الشرائع والاحكام سديدة الوضع بعيدة عن التشويه كافلة لرضى الرعية عنها وطاعتهم لها فتثبت راسخةً على قواعدها لان الشعب نفسهُ قد اختارها بعد طول البحث والتنقيب اساساً للعدل والمساواة ومحوراً تدور عليهِ الالفة والاتحاد ونبراساً تستنير به الامة لاتباع الخير واجتناب الشر

ولا يُكفل النجاح للامة في هذه الحال الا اذا كان الملك يؤخذ بالوراثة خلفاً عن سلف لا بانتخاب الامة لان الملك يكون اذ ذاك اقدر على تنفيذ الامور التي يتاكد منها النجاح لرعيته رغماً عما يراهُ من ممانعة الاكثرية له ولا سيما في الاعمال المعجّلة التي لا يمكنهُ الوقت من تأليف لجنة تبحث فيها وتتثبت من غايتها وحسن عاقبتها بل يغتنم الفرصة في اصدار الاوامر المشددة تاركاً البحث فيها الى ما بعد تنفيذها وبذلك يكون اقدر على تنفيذ ما يؤول الى راحة الرعية ونجاح الوطن مما اذا كان الملك لا يتسنى الا بانتخاب الجمهور واتفاقهم عليهِ فانهُ في هذه الحال يكون مضطرًا ان يتبع اهوآء شعبهِ وتنفيذ مطالبهِ خيراً كانت او شرّاً حفظاً لمركزه وصونا برئاسته الاسمية وثروتهِ الطائلة ولذلك نرى الامم عامةً قد اجمعت على ان يكون الملك محصوراً في اسرةٍ تتوارثهُ واحداً بعد الآخر معتقدة بان انتخاب الملك كان من الله او بالهامٍ منهُ ولذلك فان مركزهُ مقدس لا يباح لغير اسرتهِ وذوي العصبية منها ان يتسنموهُ

واما الجمهورية فقد كانت اول حكومة وضعتها الشعوب القديمة عند ما كانت في غاية من بساطة العيش والبعد عن الحضارة واستمرّت الى يومنا هذا آخذة في الانتشار حتى باتت اكثر الممالك الاميركية وبعض الممالك الاوربية يحكمها الشعب بواسطة نوابهم . وهي على نوعين ارستقراطية وهي الحكومة التي يتولاها اولو الشرف والمحتد من الاهلين وقد كانت عامة بين الاقدمين مستتبة القدم عندهم الا ان ظلها قد تقلص بين المتأخرين فنابت عنها الجمهورية الديمقراطية (او الشُورَوية) وهي التي يتعاقب عليها اناسٌ من

افراد الشعب ممن يكون اهلا لتولي ازمّة الاحكام لاصالة رأيه وفرط ذكآئه لا لشرف اصله وعصبيته وحسبه ونسبه كما هي الحالة في الجمهورية الفرنسوية والاميركية وغيرهما

فنرى مما تقدم ان الحكومة الجمهورية لا تقوم الا في مملكة قد ربي اهلها على حب الفضيلة والحرية والذود عن الوطنية والابتعاد عن المطامع الشخصية وبلغوا من التمدن والعلم غاية نبيلة تؤهلهم لارتقآء منصات الاحكام وخدمة اخوانهم في الوطنية خدمة صادقة لا يتسلط عليها عامل التعصب فيفضي بها الى التقهقر والاضمحلال اذ ان ثباتها قائم بثبات الهيئة الاجتماعية على التمسك بعرى الوطنية الوثقى مع الذود عن حقوق الامة ونشر العلوم بينها ودفعها الى حب التقدم والاقدام ولذلك نرى ان كل مملكة تأسس اهلها على هذه الحقائق كانت حكومتها مبنية على قوانين الحكومة الجمهورية الا وهي المشاورة في الامر والانقياد لاحكام الجمهور والاذعان لآرآئهم الثاقبة وافكارهم القويمة

مثال ذلك المملكة الانكليزية وغيرها من الممالك المتوسطة فانها وان اصطبغت بصبغة الملكية فان احكامها منطبقة كل الانطباق على القوانين الجمهورية بل ان رئيس الجمهورية لهُ سلطة وهو في وظيفته تفوق سلطة الملكة في انكلترا

وربَّ قائل يعترض بان الجمهورية لم تثبت في العالم القديم والحديث زماناً الا وانتشر فيها عامل التفريق فنقض حبلها وهدّ اركانها وذلك دليل على ضعف مبدئها وفساده فعلى ذلك اجيب ان كل مملكة تشقى كما تشقى

العباد وتسعد اليه انها يمرّ عليها طورٌ تتنعم فيه بالتقدم والنجاح فيكسب اهلها السعادة ورغد العيش والسلام ويمرّ عليها طورٌ تراها تتنازع البقآء فيه فيتهددها التلاشي والاضمحلال ويتغلبان عليها سنة الله في خلقه مهما اختلفت صبغتهم وتنوعت اخلاقهم وعاداتهم وهي تجري بالسوآء على الحكومة الملكية والجمهورية في تنازع البقآء والتاريخ اكبر شاهد على تقلبات الامم واختلاف اطوارهم وهو الدليل الذي اظهر لنا سقوط الممالك بجهل ملوكها وفساد اخلاقهم كما اظهر لنا تقدم الجمهوريات بتقدم الامم في الفضيلة والعلم

اما الآن وقد عمّ التمدن وانتشر العلم في كل الاصقاع والامصار بحيث اصبح كلٌّ يعرف ما عليهِ من الواجب نحوهُ ونحو اخوانهِ فالحكومة الجمهورية لازمة لهُ على كل حال وهي اساس التقدم والعمران

الغاوية

من نظم حضرة الفاضل اللوذعيّ قسطاكي افندي الحمصي في حاب

برزتْ في مظهر الحسن لنا آيةً ابدعها ربّ الجمال
غادةٌ في لحظها كل المنى تفتن الناس بانواع الدلال
كم لها ما بيننا صبٌّ عميد

سلبت من صبّها كل النُهَى فهو منها هائمٌ في كل واد
وهي تبغي كل يومٍ مُشتهَى ولها الفُ مَرامٍ ومُراد
اين منها ما يرّجي ويريد